النّسَبُ

د.عبد الحسين عبد الله محمود الحمداني
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

المقدمة:

حظيت اللغة العربية باهتمام أبنائها الفائق وجهدهم المتواصل في الحفاظ على سلامتها وتلمس أوجه الدلالة على المعاني المختلفة في الكلمة والجملة والتركيب وتبين ما يطرأ على الكلمة المفردة أو حين تأتلف مع أخواتها في الكلام، فتعددت الدراسات وتنوعت البحوث في شتى فروع اللغة، ومنها علم الصرف الذي لفت نظري فيه (باب النسب) فوجدتني معنياً بإيضاح شيء مما عني به علماؤنا القدماء وبمحاولة الإفادة من الدرس الصرفي الحديث في معالجة مسائله. وهكذا كانت موضوعات هذا البحث تجمع بين الدراسة التراثية والدراسة المعاصرة واقتضت طبيعة البحث أن يقع في أربعة فصول أوضح الأول منها النسب، والتغيرات التي تحدث للإسم المنسوب، وضم الفصل الثاني ثلاثة مباحث تناولت النسب إلى ما ختم بتاء التأنيث، والى ما ختم بالألف وإلى ما ختم بالهمزة، ودرس الفصل الثالث في مباحثه الثلاثة النسب إلى الاسم المنقوص، والى المثنى والجمع، والى الاسم المركب في حين بحث الفصل الرابع في أربعة مباحث النسب إلى ما ختم بياء مشددة، وإلى ما كان على فعيل وفعيل وفعيلة وفعيلة وفعول وفعولة، والى الاسم المحذوف منه بعض أصوله وإلى ما وضع على حرفين.

ولا يدعي الباحث أنه سينتهي من هذه الصفحات إلى القول الفصل ولا يريد أن يطاول علماء الصرف الإعلام بهذا البحث بل يحاول أن يبدي رأياً ويؤيد مذهباً يجده مناسباً في تغير مسألة صرفية ويرجحه على غيره معللاً ومناقشاً لهذا وذاك ليسهم بهذا الجهد المتواضع في خدمة هذه اللغة التي شرفها الله فخاطب بها الناس كافة وجعلها لسان أهل جنته انه المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

المبحث الأول: حد النسب

هو إضافة شيء إلى شيء آخر بقصد النسب إليه سواء أكان إلى بلد أم قبيلة أم حرفة أم غيرها. ويكون النسب إلى الاسم بأن تلحقه ياء الإضافة المشددة تفيد معنى النسبة "إعلم أنك إذا أضفت (رجلاً) إلى (رجلٍ) فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت (ياءي)

الإضافة"، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت (ياءي) الإضافة"[١] وذلك نحو: (عراقيّ) و(قبلي) نسبة إلى (العراق) و(القبيلة).

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ) "إعلم أنك إذا نسبت (رجلاً) إلى (حيّ) أو بلد أو غير ذلك- ألحقت الاسم الذي نسبته إليه مشددة؛ ولم تخففها لئلاّ يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قيسيّ، وبكريّ، وكذلك كلّ مانسبته إليه"[٢].

ولقد تطرق المحدثون إلى تعريف النسب ولم يخرجوا عما قاله القدماء فقال بعضهم: "تغيير صوتي في لفظ الكلمة بإضافة ياء مشددة في آخرها مع كسر ماقبلها، فيقال في النسب إلى مكة: مكّي (للمذكر) ومكيّة (للمؤنث) ، وفي النسب إلى مدينة ، مدني (للمذكر) ومدنيّة (للمؤنث). ووظيفة النسب الإيجاز في الوصف بإلحاق المنسوب بالمنسوب إليه فقولنا: هذا رجل مصريٌّ أنه منسوب إلى مصر. وهذا فتىً كويتيّ؛ يعني أنه منسوب إلى الكويت"[٣].

وقال آخر: "النسب ظاهرة من الظواهر اللغوية المهمة التي اهتم بها القدماء والمحدثون معاً، ولعلك لاتكاد تقرأ صفحة واحدة من كتاب أو صحيفة أو غيرهما إلا وتجد كلمات مثل: يساريّ- يمينيّ- اشتراكيّ- علميّ- تقدميّ- جمهوريّ- أسيوطيّ- وجوديّ- غربيّ..."[٤].

المبحث الثاني: التغييرات التي تحدث للاسم المنسوب

تحدث للاسم المنسوب تغييرات حدّدها الشيخ الحملاوي بأنها ثلاثة: لفظي، ومعنوي، وحكمي.

أمّا التغيير الأول: فهو لفظي، ويتمثل في زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ماقبلها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ في النسب إلى مصر والشام والعراق.

ومن هذه الزيادة اللفظية المتمثلة في الياء المشددة تنشأ زيادة معنوية لأن اللفظ الجديد أي المنسوب يصبح جزءاً من مسماه فنحس بنوع من الإرتباط بينهما [أي بين

(١) الكتاب: سيبويه، ٣/٣٣٥.

(٢) المقتضب: المبرد، ٣/١٣٣. وانظر أيضاً: شرح المفصل: ابن يعيش ٥/١٤١. وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام ، ٣/٢٧٥. وشرح ابن عقيل: ٤/٤٩٠.

(٣) النحو الأساسي: د.أحمد مختار عمر، د.مصطفى زهران، د.محمد حماسة عبد اللطيف، ص٤٩٣.

(٤) الصرف العربي صياغة جديدة: د.عبد الجواد حسين، د.زين كامل الخويسكي، ص١٤٧.

المنسوب والمنسوب إليه] كالقرابة أو الصداقة أو ماشاكل ذلك. (ويسمى الاسم الذي تتصل الياء بآخره "المنسوب" كما يسمى الشيء الذي تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها "المنسوب إليه")[1].

وبعد التغييرين اللفظي والمعنوي ينشأ عنهما تغيير حكمي وذلك بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب في حكم الصفة المشبهة يعامل معاملتها وذلك من حيث رفعه الاسم الظاهر والمضمر معاً على السواء "زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة"[2] فيصبح بذلك الاسم مؤولاً بالمشتق أي في حكمه من حيث رفعه للاسم الواقع بعده كما يرفعه المشتق ويشترط لذلك أن تكون الياء زائدة لإفادة النسب وليست من بنية الاسم مثل كرسي.

فسيبويه قد أشار في كتابه إلى التغييرين اللفظي والمعنوي ولم يشر إلى التغيير الحكمي فقال: "ياءا الإضافة الأولى منهما ساكنة، ولا يكون ما قبلهما إلا مكسوراً وهما يغيران آخر الاسم ويخرجانه عن المنتهى، ويقع الإعراب عليهما. فهذا أول تغيير منهما للاسم، كقولنا في النسبة إلى تميم تميميّ، وإلى واسط واسطيّ"[3].

وبسبب الأثر المعنوي الذي تتركه الياء المشددة المضافة إلى الاسم تجعله مؤولاً بالمشتق أي في حكمه لتضمنه معنى المشتق "فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق، كالنعت وقد يرفع اسماً بعده كما يرفعه المشتق مثل: هاشم عربيّ أبوه"[4].

الفصل الثاني

المبحث الأول: النسب إلى ما ختم بتاء التأنيث

عند النسب إلى اسم ختم بتاء التأنيث تحذف هذه التاء وجوباً قبل ياء النسب كقولنا في النسبة إلى "البصرة": بصريّ، وإلى "الكوفة": كوفيّ، وعلة الحذف "لأنها لو أبقيناها فقلنا: بصرتي ومكتي في نسبة الرجل إليهما، لوجب أن نقول [في نسبة المرأة إليهما]:

(١) أنظر النحو الوافي: عباس حسن، ٧١٣/٤.
وشذا العرف في فن الصرف: للحملاوي، ص١١٩-١٢٠.

(٢) أنظر: المصدر نفسه، ص١١٩-١٢٠.

(٣) شرح الكتاب: السيرافي، مطبوع على هامش الكتاب، ٣٣٥/٣، الهامش١، وأنظر أيضاً: شرح المفصل، ١٤١/٥-١٤٢.

(٤) النحو الوافي: عباس حسن، ٧١٤/٤.

بصرتيّة ومكتيّة، فيجتمع في الاسم تأنيثان، التاء الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة. وهذا لا يكون في اسم واحد"[١].

المبحث الثاني: النسب إلى ما ختم بألف

عند النسب إلى الاسم المختوم بالألف تحدث فيه تغييرات، ولكن هذه التغييرات تتوقف على موقع الألف فإن كانت ثالثة فلا يجوز فيها إلا وجه واحد وهو القلب واواً نحو "فتىً– فتويّ، ربا– ربويّ، علاً – علويّ"[٢].

وأما إذا كانت هذه الألف رابعة فتحذف ولكن بشرط أن يكون الحرف الثاني من الاسم متحركاً، والأكثر أن يرد ذلك في الاسم الرباعي الذي رابعه ألف تأنيث أو إلحاق أو منقلبة عن أصل نحو "جمزى وكندا، تقول في النسبة اليهما جمزيّ وكنديّ"[٣].

وأمّا إذا كانت الألف رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وقلبها واواً سواء أكانت زائدة للتأنيث أم للإلحاق أم منقلبة عن أصل مثل "حبلى، وأرطى وملهى فيقال في النسب إليها: حبليّ، أو حبلويّ، وأرطيّ، أو أرطويّ، وملهيّ أو ملهويّ والأحسن في ألف التأنيث الحذف وفي غيرها القلب"[٤].

وكذا إذا قلبت الألف الرابعة بأنواعها الثلاثة السابقة الذكر واواً جاز لنا أن نضيف شيئاً ثالثاً وهو زيادة ألف قبل الواو فنقول: حبلاويّ وإرطاويّ وملهاويّ "ومنهم من يقول: دفلاويّ، فيفرق بينهما وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخره إلاّ زائداً غير منون نحو: حمراويّ، وضهياويّ، فهذا الضرب لا يكون إلا هكذا، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف"[٥].

وإذا كانت الألف خامسة فصاعداً فالحذف واجب فيها لأن البقاء يجعل الاسم مثقلاً بعدد الحروف "وإنّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف فيه جيداً، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً إذ كان من كلامهم أن

---

(١) شرح السيرافي: بهامش الكتاب (١)، ٣/٣٣٥.

(٢) انظر: النحو الوافي، ٤/٧١٩.

(٣) أنظر: شذا العرف في فن الصرف، ص١٢١.

(٤) النحو الوافي: ٤/٧١٨–٧١٩، وانظر أيضاً: النحو الأساسي، ص٤٩٤.

(٥) الكتاب: لسيبويه، ج٣، ص٣٥٣، وشرح المفصل: لابن يعيش، ٥/١٤٩.

يحذفوه في المنزلة الأولى. وإذا إزداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم"[١].

المبحث الثالث: النسب إلى ما ختم بالهمزة

النسب إلى الاسم المختوم بالهمزة يحدث فيه تغييرات، وذلك يتوقف على نوع الهمزة.

فإن كانت أصلية، أي أنها من أصل الكلمة وجب إبقاؤها لأن الحذف فيها يخل بمعنى الكلمة وذلك نحو "وضّاء، وقرّاء، وابتداء، وإنشاء، فنقول: وضائيّ، وقرائيّ، وابتدائيّ، وإنشائيّ؛ لأن الهمزات فيها أصلية"[٢].

وإن كانت منقلبة عن أصل واو أو ياء ففي هذه الحالة يجوز إبقاؤها وقلبها واواً عند النسب إليها مثل "كساء- بناء- علباء"[٣] فالهمزة فيها بدل من الألف والألف بدل من واو أو ياء، وذلك أن أصل كساء: كساو فوقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة وفي ذلك أمران:

الأول: ألا يعتد بالألف الزائدة ويصير حرف العلة كأنه ولى الفتحة فقلبت ألفاً.

الثاني: أن يعتد بها وتنزل منزلة الفتحة لزيادتها، فقلبوا حرف العلة بعدها ألفاً كما يقلبونها مع الفتحة فأصبحت: كساء- كسا، فلما التقى الألفان وهما ساكنان وجب حذف أحدهما أو تحريكه فكرهوا حذف أحدهما، فحركوا الألف الأخيرة لإلتقاء الساكنين فانقلبت همزة، وصارت (كساء) ولذلك كان من الواجب عند النسب إليها جواز إبقائها أو قلبها عن الأصل ويستوي في ذلك إن كانت للإلحاق أو منقلبة عن أصل "ويخير فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فتقول: علبائي أو علباوي، وكسائي أو كساويّ"[٤].

وإن كانت الهمزة للتأنيث وجب قلبها عندئذ واواً نحو "حمراء، وحمراويّ، وخضراء، خضراويّ"[٥].

---

(١) الكتاب: ٣/٣٥٥.

(٢) الطريف في علم التصريف دراسة صرفية تطبيقية، عبد الله محمد الأسطى، ص٣٤٢-٣٤٣.

والصرف العربي صياغة جديدة: د.عبد الجواد حسين البابا، د.زين كامل الخويسكي، ص١٥٠.

(٣) النحو الوافي: ٤/٧٢٠.

(٤) شذا العرف في فن الصرف، ص١٢٣.

(٥) النحو الوافي: ٤/٧٢٠.

وأما إن كان قبلها واو فتبقى مثل: شعواء، وعشواء، وشعوائيّ، وعشوائيّ وذلك حتى لا تتكرر الواو في آخر الكلمة.

الفصل الثالث

المبحث الأول: النسب إلى الاسم المنقوص

النّسب إلى الاسم المنقوص تجري فيه تغييرات وفقاً لعدد الأحرف التي قبل يائه الأخيرة، فإن كانت الياء ثالثة وجب قلبها واواً وفتح ماقبلها نحو "هدىً: هدويّ، وفي رجل اسمه حصىً: حصويّ، وفي رجل اسمه رحىً: رحويّ"(١)، وإنما وجب قلبها هنا خشية تولي الياءات والكسرات وهذا مما يستثقله العرب "فإن كانت الياء ثالثة قبلها كسرة، نحو عمٍ وشجٍ فإنك تبدل من الكسرة فتحة كما فعلت في نمر وشقرة لثقل توالي الكسرات مع ياء الإضافة ثم تقلب الياء الفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فيصير في حكم التقدير عما وشجا ثم تقلب الألف واواً كقولك "عمويّ، وشجويّ" كما فعلت في عصا ورحى فقلت عصويّ، رحويّ"(٢).

وأما إن كانت رابعة فالقياس عند النحويين أن تحذف ويجوز في القليل منها قلبها واواً وفتح ماقبلها كما في النسبة إلى: القاضي، القاضيّ والقاضويّ، وفي الداعيّ والداعويّ، وحذف الياء هنا لإلتقاء الساكنين "حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءي النسب"(٣).

أما جواز قلب الياء إلى واو فهو على الأصل الذي بني عليه الاسم، والواو هنا منقلبة عن ياء رابعة فلابد أن تكون مسبوقة بحرف مفتوح "إذا كان المنقوص رباعياً" أي ياؤه رابعة "ولا يكون ثانيه إلاّ ساكناً، جاز أن تحذف ياءه عند النسب أو تقلبها واواً مع فتح ماقبلها. والحذف أحسن. وذلك مثل النسب إلى هادٍ، وصافٍ، وماضٍ، وقاضٍ، وسامية، وطافية"(٤).

---

(١) أنظر: الكتاب، ج٣، ص٣٤٢.

(٢) شرح المفصل، ١٥١/٥ وأنظر أيضاً: أوضح المسالك: ٢٧٧/٣ وشرح ابن عقيل، ٤٩٣/٤.

(٣) شرح المفصل: ١٥١/٥-١٥٢.

(٤) الطريف في علم التصريف، ص٣٤١-٣٤٢، وشذا العرف في فن الصرف، ص١٢١.

وإن كانت الياء خامسة أو سادسة وجب حذفها وذلك لزيادة العدد فإنه يجتمع لذلك ياء الاسم المنقوص وياءا النسب فيزداد بذلك الاسم ثقلاً والعرب كرهواً ذلك ونفروا منه "وإنّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما الفه منه كان الحذف فيه جيداً، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى. وإذا ازداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم"(١).

المبحث الثاني: النسب إلى المثنى والجمع

عند النسب إلى الاسم المنتهي بعلامتي التثنية والجمع أو جمع التصحيح كما يسميه البعض من النحاة إشارة منهم إلى جمع المذكر السالم، تحذف هذه العلامات ويميز النسب إليهما من النسب إلى المفرد بالقرائن "وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون"(٢) والحذف هنا هرباً من اجتماع إعرابين، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب فكان الحذف أولى عند النسب "لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتذهب الياء لأنّها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ماقبلها لأنهما زيدتا معاً ولاتثبتان إلا معاً. وذلك قولك رجليّ ومسلميّ"(٣).

امّا جمع المؤنث السالم فيحذف آخره إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته أي لم يتركها إلى العلمية والتسمية به ففي هذه الحالة ينسب إلى مفرده نحو "مسلمات وتمرات ونحوهما. فإذا سمّيت شيئاً بهذا النحو ثم أضفت إليه قلت: مسلميّ وتمري، وتحذف كما حذفت الهاء، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلمات وتمرات قبل"(٤).

وقال آخر "إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته أي لم ينقل إلى العلمية مع بقائه على صيغة الجمع وليس وصفاً ونحوه، وجب النسب إلى مفرده في جميع الحالات، نحو:

---

(١) الكتاب، ٣/٣٥٥، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٥/١٥١-١٥٣، وأوضح المسالك: ٣/٢٧٧.

(٢) أنظر: الكتاب: ٣/٢٧٢، والمقتضب: ٣/١٦٠.

(٣) الكتاب: ٣/٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ٣/٣٧٣.

وردة– تمرة– زينب– عائشة– سرادق، والجمع: وردات– تمرات– زينبات– عائشات– سرادقات، والنسب هو: ورديّ– تمريّ– عائشيّ– سرادقيّ"(١).

أما إن كان هذا الجمع "المؤنث السالم" مسمى به أي صار علماً ففي هذه الحالة وجب حذف العلامة الدالة على الجمع "الألف والتاء" والنسب إليه يكون على اللفظ الباقي منه ولا ينسب إلى مفرده "عائشيّ– سرادقيّ"(٢).

وإذا كان وصفاً أو اسماً جامداً وثانيهما حرف ساكن ورابعهما ألف جمع حاز حذف علامة الجمع الألف والتاء أو حذف التاء فقط، مع جواز قلب الألف واواً فيقال في النسب: "هندات= هنديّ أو هندويّ أو هنداويّ"(٣).

وإذا أردنا النسب إلى جمع التكسير فإننا ننظر فإن كان الاسم دالاً على الجمع أو باقياً عليه فالشائع عند القدماء النسب إلى مفرده، وإن لم يدل على الجمع، كأن ينتقل للدلالة على المفرد عندها يجب النسب إليه كما هو. "إعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبداً، فإنّك توقع الإضافة على واحده الذي كسّر عليه، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلاّ الجمع. فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبليّ وقبلية للمرأة"(٤).

وقال أيضاً: "لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجديّ، ولو أضفت إلى الجمع قلت: جمعيّ كما تقول: ربيّ. وان أضفت إلى عرفاء قلت: عريفيّ"(٥).

ومن أمثلة النسب للاسم الذي لم يعد دالاً على الجمع وذلك بإنتقال دلالته على المفرد "الجزائر: الجزائريّ، وهو هنا ليس جمعاً وإنما الدولة التي تسمى بهذا الاسم. الأهرام: الأهراميّ، وهو هنا ليس جمعاً لهرم وإنما الجريدة التي تسمى بهذا الاسم"(٦).

---

(١) النحو الوافي: ٤/٧٢٥.

(٢) النحو الوافي: ٤/٢٢٥.

(٣) التطبيق الصرفي: د.عبده الراجحي، ص١٤٤-١٤٥.

(٤) الكتاب: ٣/٣٧٨ وانظر أيضاً المقتضب: ٣/١٥٠-١٥١.

(٥) الكتاب: ٣/٣٧٨.

(٦) الصرف العربي صياغة جديدة: ص١٥٥-١٥٦.

ويذهب البصريون إلى أن كان اللفظ قد عدّ من جمع التكسير فإنه ينسب إليه على صيغته في نحو "عباديد، وشماطيط، وكلاهما بمعنى: جماعات متفرقة، والنسب إليهما: عباديديّ وشماطيطيّ"(١).

أما الكوفيون فيفضلون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته وحجتهم في ذلك "أن السماع الكثير يؤيد دعواهم"(٢) ونحن نميل في ذلك إلى رأي الكوفيين الذين يجيزون النسب إلى الجمع دون رده إلى المفرد "أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحده؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده؛ فلا يغير الوضع. وهذا هو الأصل العام، وفيه إبداء لإرادة المتكلم؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده؛ فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك: الملوكيّ، وفي النسبة إلى الدّول: الدوليّ، وفي النسبة إلى الكتّاب: الكتّابيّ، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده. واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن. والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد، والمنسوب إلى الجمع"(٣).

المبحث الثالث: النسب إلى الاسم المركب

الاسم المركب هو إضافة اسمين أحدهما للآخر فيجعلان اسماً واحداً "كان الخليل يقول: تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة؛ لأن طلحة بمنزلة حضرموت"(٤). والمركب ثلاثة أنواع: مزجيّ وإسناديّ وإضافيّ.

فالتركيب المزجيّ هو جعل اسمين اسماً واحداً مثل: حضرموت، بعلبك، بورسعيد، وأزدشير، ومعد يكرب، فالنسب إليها يكون إلى الصدر مع حذف العجز "بعليّ- بوريّ – حضريّ- أزديّ- ومعديّ"(٥).

ومنهم من يجيز النسب إلى العجز وحده والاستغناء عن الصدر ومنهم من ينسب إليهما معاً بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما "قد سمع نوع آخر في النسبة إلى المركب

---

(١) النحو الوافي: ٤/٧٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ٤/٧٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ٤/٧٤٣.

(٤) الكتاب: ٣/٣٧٤، والمقتضب: ٣/١٤١-١٤٢.

(٥) الطريف في علم التصريف: ص٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥.

المزجي، وروعي فيه هذا السماع، فقد نسبوا إلى مجموع الاسم، فقالوا: بعلبكيّ، وحضرموتيّ"[١].

وأما المركب تركيباً اسنادياً نحو "جاد المولى، شاب قرناها، تأبط شرّاً" فيتم النسب عليه للصدر دون العجز فتقول "جاديّ- وشابيّ- وتأبطيّ"[٢].

والمركب الإضافي إن كان معرفاً صدره بعجزه "ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر"[٣] أي أن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة به يتعرف الصدر، فيكون النسب إلى العجز دون الصدر "عباسيّ، مسعوديّ، عمريّ"[٤].

والنوع الثاني من الإضافة: أن يكون المضاف علماً، والمضاف إليه من تمامه فيكون النسب إلى الأول "أي صدره" "وذلك قولك في عبد القيس: عبديّ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار: عبديّ"[٥] "وقد تشتق العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة مايقع "عبد" في أسمائهم مضافاً. فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عبقسيّ، وإلى عبد الدار: عبدريّ، وإلى عبد شمس: عبشميّ"[٦].

الفصل الرابع

المبحث الأول: النسب إلى ما ختم بياء مشددة

عند النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة ننظر فيه لأن النسب إليه يتوقف على عدد حروفه التي قبل هذه الياء، فإن كانت مسبوقة بحرف واحد لم نحذف منها شيئاً، ومن ثم علينا أن نفك الياء المشددة، الأولى ساكنة والثانية متحركة فتقلب الثانية واواً وننظر في الأولى فإذا كان أصلها واواً أعددناها إلى الأصل وإن كان أصلها ياء تركناها كما هي، والقلب هنا كراهة اجتماع ثلاث ياءات والكسرة في الياء الأولى، وهذا مما يستثقله العرب فيقال في النسبة إلى "حيّة: حيويّ"[٧].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٣-٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥.

(٣) النحو الوافي: ٤/٧٣٩.

(٤) المصدر نفسه ، ٤/٧٣٩.

(٥) المقتضب: ٣/١٤١-١٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ٣/١٤١-١٤٢.

(٧) أنظر الكتاب: ٣/٣٤٥.

قال المبرد "فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين: الأحسن في النسب إلى حيّة: حيويّ. تحرك ماقبل الياء الثانية؛ لتقلبها ألفاً، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واواً في النسب، وإن تركت على حالها جاز، وفيه قبح؛ لاجتماع الياءات مع الكسرة. وذلك قولك: حيّ. ومن قال: حيويّ قال في النسب إلى ليّة وهو المصدر من لويت: لوويّ؛ لأنّها لوية في الأصل. فلمّا زال الإدغام أظهرت الواو"(١).

وإذا كانت مسبوقة بحرفين وجب حذف الياء الأولى الساكنة وقلب الثانية المتحركة واواً مع فتح ماقبلها، والسبب في هذا الحذف هو كراهة اجتماع أربع ياءات في الاسم مع الكسرة ولذلك وجب حذفها. "إذا سبقت الياء المشددة المتطرفة بحرفين، فوجب حذف الياء الأولى منهما "وهي الياء الساكنة" وقلب الثانية المتحركة واواً مكسورة، وفتح ماقبلها، وتزاد ياء النسب بعدها، وذلك مثل: قصيّ، وعديّ، ورضيّ، ونبيّ، فنقول: قصويّ، وعدويّ، ورضويّ، ونبويّ"(٢). "زعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: أميّيّ، فلا يغيّرون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لايعتل، شبهوه به [كما قالوا طيّئيّ]. وأمّا عديّيّ، فقال هذا أثقل لأنّه صارت مع الياءات كسرة"(٣).

أما إن كانت مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر وجب حذفها لتحل ياء النسب المشددة محلها وذلك كراهة اجتماع أربع ياءات وكسرة "إن كانت الياء المشددة مسبوقة بثلاث أحرف. وجب حذفها كاملة، فنقول: كرسيّ: كرسيّ، شافعيّ. وهذا من حيث الشكل أما من الناحية المعنوية فالأمر ظاهر، لأن الشيخ الشافعي اسمه هكذا وأنت إذا كنت من أتباع مذهبه في الفقه فأنت شافعيّ، وأنت غير الشيخ الشافعيّ، بل أنت من متبعي مذهبه.."(٤).

"والقول في كلمة كرسيّ مثلاً إذا جمعت قبل النسب كانت كراسيّ وهي ممنوعة من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع، أما إذا جمعت بعد النسب لتصير كراسيّ أيضاً

(١) المقتضب: ١٣٧/٣-١٣٨ وانظر أيضاً أوضح المسالك: ٢٧٦/٣.

(٢) الطريف في علم التصريف: ص٣٣١-٣٣٢ والتمهيد في النحو والصرف: د.محمد مصطفى رضوان، د.عبد الله درويش، د.محمد التونجي ، ص٦١١-٦١٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٤/٣-٣٤٥.

(٤) الصرف العربي صياغة جديدة: ص١٤٨.

فإنها تكون غير ممنوعة من الصرف، لأن ياء النسب زائدة فهي ليست من صلب الكلمة أي أنها خرجت بها عن صيغة منتهى الجموع"[١].

أما الياء المشددة داخل الاسم المنسوب إليه أي قبل الحرف الأخير فيجب تخفيفها وذلك بحذف الياء الثانية المتحركة بالكسر وإبقاء الأولى الساكنة ففي النسب إلى "طيّب وليّن، وهيّن، وجيّد، وغزيّل –تصغير غزال–، وأسيّد– تصغير أسود–، يقال: طيبيّ، وليّنيّ، وهيّنيّ، وجيديّ، وغزيليّ، أسيديّ"[٢]. فالتخفيف هنا لكثرة الياءات وتقاربها وتوالي الكسرة فالحذف هنا للمتحركة لأنّها لو بقيت للزمها القلب والتغيير وذلك لوجود الفتحة قبلها والتغيير لاجتماع الحركات مع الحروف.

المبحث الثاني: النسب إلى ما كان على

(فعيلة، وفعيلة، وفعيل، وفعول، وفعولة)

إذا نسب إلى ما كان على "فعيلة" صحيح العين غير مضعف نحو "حنيفة وبديهة" تحذف منه تاء التأنيث ثم تحذف الياء ثم تقلب الكسرة فتحة فيقال: حنفيّ وبدهيّ، وشذ قولهم في "سليمة": سليميّ، وفي "عميرة": عميريّ، وفي "سليقة": سليقيّ، والقياس: سلميّ وعمريّ وسلقيّ، وإن كان معتل العين نحو "طويلة" أو مضعفاً نحو "دقيقة" لم تحذف الياء، فيقال: طويليّ ودقيقيّ.

وأما ما كان على "فعيلة" ولم يكن معتل العين ولا مضاعفاً نحو "جهينة" و"قريضة" تحذف منه تاء التأنيث ثم تحذف الياء فيقال: جهنيّ وقرضيّ، وإن كانت العين معتلة فلا تخلو اللام أمّا أن تكون معتلة أيضاً كما في "حييّة" أو تكون صحيحة كما في نحو "عيينة، وقويمة، ونويرة"، فإن كانت معتلة حذفت الياء أيضاً فيقال: حيويّ، وإن كانت صحيحة لم تحذف فيقال: عيينيّ، وقويميّ، ونويريّ. وكذا لاتحذف الياء إذا كانت العين مضعّفة كما في نحو "هريرة وأميمة، وقليلة، فيقال: هريريّ وأميميّ وقليليّ"[٣].

---

(١) التطبيق الصرفي: ص١٤٠-١٤١.

(٢) النحو الوافي: ٢٢٨/٤.

(٣) أنظر النسب في العربية: د.خطاب عمر بكر، "الدراسات"، الجامعة الأردنية، عمان.

والنسب إلى الاسم الذي على وزن "فعيل" معتل اللام، وجب حذف الياء، مع قلب لامه المعتلة واواً "قصي: قصويّ"(١). فإذا كانت اللام صحيحة لم تحذف الياء مثل: "ردين: رديني"(٢) وقد ورد حذف الياء مع صحة اللام في "قريش: قرشيّ، وهذيل: هذليّ"(٣).

وأمّا ماكان على "فعول" نحو: عدوّ، وملول، وسلول، فلا يحذف منه شيء، فينسب إليه على لفظه من غير تغيير اتفاقاً فيقال: عدويّ، وملوليّ وسلوليّ(٤).

وواو فعولة تحذف من الاسم إن كانت العين صحيحة غير مضعفة مع فتح ماقبلها نحو: "شنوءة، وسبوحة، فنقول في النسب إليهما: شنئيّ، وسبحيّ، فقد فتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو"(٥). امّا إن كانت معتلة العين أو مضعفة لم تحذف الواو نحو "قوولة: قووليّ– ملولة: ملوليّ"(٦).

"وأمّا المختوم بالواو قبلها ضمة، رابعة كانت الواو كـ"ثندوة" و"مرموة" أو أكثر كـ"قلنسوة، وقمحدوة" فتحذف الواو في النسب فيقال: ثنديّ ومرميّ وقلنسيّ وقمحديّ، وإذا كانت الواو ثالثة مسبوقة بضمة كما في: فروقة وعدوّة، فتحذف أيضاً الواو ويفتح ماقبلها عند سيبويه فيقول: فرقيّ وعدويّ، لأنّه لا يفرق في النسب بين فعولة وفعيلة فيجعلهما على وزن "فعليّ"، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده فيقول في "عدوّ: عدويّ، وأمّا المبرد فيجعل لـ"فعول" و"فعولة" حكماً واحداً، وهو عدم حذف شيء منهما فيقول في "عدوّ وعدوّة: عدوّيّ"(٧).

ويغلب على صيغة فعول المبالغة إذا كانت وصفاً بمعنى "فاعل" ألاّ تدخلها التاء الدالة على التأنيث وذلك في مثل قولهم: "صبور وحقود، ونفور، بمعنى: صابر، حاقد، نافر، ويطلق ذلك على الرجل والمرأة"(٨).

المبحث الثالث: النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

(١) التطبيق الصرفي: ص١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ص١٤٩-١٥٠.

(٣) دروس في النحو والصرف: د.زين كامل الخويسكي، ص٥٢٧.

(٤) أنظر النسب في العربي: د.خطاب عمر بكر.

(٥) الطريف في علم التصريف: ص٣٤٨-٣٤٩.

(٦) دروس في النحو والصرف: ص٥٢٧.

(٧) النسب في العربي: د.خطاب عمر بكر.

(٨) الطريف في علم التصريف: ص٣٤٩.

إذا نسب إلى ما حذف منه بعض أصوله، فلا يخلو إما أن يكون المحذوف هو عين الكلمة أو فاءها أو لامها، فإن كان المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين:

الأولى- أن يكون ثلاثياً مضعفاً أي عينه ولامه من جنس واحد مثل: "رب" وأصله "ربّ" الحرفية الجارة"[١] حذفت الباء الأولى تخفيفاً، وإذا صار علماً وأردت النسب إليه أرجعت الباء الساكنة الأولى وأدغمتها في الباء المتحركة كما كانت قبل الحذف فيقال: "ربّيّ"[٢].

الثانية- أن يكون معتل اللام نحو "يرى علماً، فنقول: يرئىّ، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يرأى، بوزن جمزى، فيجب حينئذ حذف الألف، وقياس قول أبي الحسن يرئيّ أو يرأوى، كما تقول: ملهيّ وملهويّ"[٣].

وإذا كان المحذوف فاءها كما في "شية" إذ أن أصلها "وشي" حذفت فاؤها وعوض عنها تاء التأنيث، وجب في النسب ردّ المحذوف فتقول على قول سيبويه: "وشويّ، وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوشي، بكسرتين كإبل فقلبت الثانية فتحة كما تفعل في إبل، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وشيّ"[٤].

وأمّا إذا كان المحذوف لام الكلمة وجب إرجاعه في حالتين:-

الأولى- عندما تكون عينه معتلة نحو "شاة، أصلها شوهة، بدليل قولهم شياه؛ فتقول: شاهيّ، وأبو الحسن يقول: شوهي؛ لأنه يردّ الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي"[٥].

الثانية- أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت في التثنية أو جمع المؤنث السالم عندئذ وجب إرجاعها عند النسب "في أب: أبويّ، وفي أخ: أخويّ، وفي حم: حمويّ، ولايجوز إلا ذا"[٦] والنسب إلى "أخت وبنت" هو: أخويّ، وبنويّ، لأن جمعهما المؤنث السالم: أخوات

---

(١) النحو الوافي: ٤/٧٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ٤/٧٣٣.

(٣) أوضح المسالك: ٣/٢٨٢.

(٤) أوضح المسالك: ٣/٢٨٢.

(٥) أوضح المسالك: ٣/٢٨١. والتمهيد في النحو والصرف: ص٦١٧ وأيضاً الطريف في علم التصريف: ص٣٣٦.

(٦) الكتاب: ٣/٣٥٩.

وبنات، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن. وهذا يوقع في لبس مما حمل بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة، وتحتيم النسب على لفظهما؛ فيقول: أختيّ وبنتيّ"[١]. وإن لم يتحقق شرط رجوع اللام في التثنية والجمع جاز فيه وجهان رده وعدم رده على نحو "يد: يدويّ أو يديّ، ودميّ أو دمويّ، وعلى الثاني: يدويّ، ودميّ أو دمويّ"[٢].

وقد تحذف اللام ويعوض عنها همزة وصل في أول الكلمة وعند النسب جاز الرد أو عدمه مع عدم الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل. "منعاً للجمع بين العوض والمعوض عنه. ففي مثل: "ابن واسم" يقال: ابنيّ أو بنويّ، واسميّ، أو سمويّ"[٣].

المبحث الرابع: النسب إلى ما وضع على حرفين

إذا نسبت إلى الاسم المكون من حرفين في أصل الوضع فإن كان الاسم صحيحاً جاز فيه الأمران التضعيف أو التخفيف "فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه؛ فتقول: في كم: كميّ، وكمّيّ"[٤].

وإن كان ثانياً معتلاً ضعفته قبل النسب "في لو، وكي علمين: لوّ– وكيّ بالتشديد فيهما، وتقول في "لا" علماً: لاء بالمد، فإذا نسبت إليهن قلت: لوّيّ، وكيويّ، ولائي أو لاوي"[٥]. وقد يغني عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني فتقول في "لا، وكي، ولو. إذا كانت أعلاماً أريد بها إعرابها: لاء وكيء، ولوء، وعند النسب: لائيّ، وكيئيّ، ولوئيّ"[٦]. والتضعيف أولى من الهمزة.

والملاحظ أن ابن هشام لم يتطرق إلى الصحيح من الاسم المكون من حرفين وإنما أهمله كما أهمل سابقيه الاسم المكون من حرفين من حيث الوضع الأصلي في تكوينه.

فهرس المصادر والمراجع

١. أوضح المسالك: إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت– لبنان، الطبعة السادسة، ١٩٦٦م.

(١) النحو الوافي: ٤/٧٣٦.

(٢) شذا العرف في فن الصرف: ص١٢٥-١٢٦ وأيضاً التطبيق الصرفي: ص١٤٥-١٤٦.

(٣) النحو الوافي: ٤/٧٣٨.

(٤) شرح ابن عقيل: ٤/٥٠٣، والنحو الوافي: ٤/٧٢٧.

(٥) أوضح المسالك: ٣/٢٨٢-٢٨٣. وأيضاً شذا العرف: ص١٢٦.

(٦) النحو الوافي: ٤/٧٢٧.

٢. التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، طبعة بيروت، سنة ٨٤م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

٣. التمهيد في النحو والصرف: د.محمد مصطفى رضوان، د.عبد الله درويش، د.محمد التونجي، الطبعة الثانية، ٧٥م، منشورات جامعة بنغازي، كلية الآداب.

٤. دروس في النحو والصرف: د.زين كامل الخويسكي، الطبعة الثالثة، ٩٢م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥. شذا العرف في فن الصرف: للحملاوي، بيروت، لبنان، طبع ٥٧م.

٦. شرح ابن عقيل: على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

٧. شرح كتاب سيبويه: السيرافي، مطبوع بهامش كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة بيروت، لبنان، ٧٣م.

٨. شرح المفصل: موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

٩. الصرف العربي صياغة جديدة: د.عبد الجواد حسين، د.زين كامل الخويسكي، طبع ٨٨م.

١٠. الطريف في علم التصريف: عبد الله محمد الأسطى، طبع ٩٢م، كلية الدعوة الإسلامية، منشورات طرابلس.

١١. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة بيروت، لبنان، ٧٣م.

١٢. المقتضب: أبو عباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٣. النحو الأساسي: د.أحمد مختار عمر، د.مصطفى زهران، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، مكتبة الزهراء، الطبعة الأولى، ٨٤م.

١٤. النحو الوافي: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، ٨٠م.

١٥. النسب في العربية: د.خطاب عمر بكر، "الدراسات"، الجامعة لأردنية، عمان.